كتاب المعيار المعرب للونشريسي بين الدراسات الأكاديمية والاستعمال الفقهي

AL-WONSHRISSI'S BOOK: AL-MIAYAR AL-MOARIB BETWEEN ACADEMIC STUDIES AND THE USE OF JURISPRUDENCE

Pr. Abderrahim MAZARI الأستاذ: عبد الرحيم مزاري

Laboratory Of Grammatical Studies Between Heritage And Modernity In Algeria; Univ. of TIARET مخبر الدراسات النحوية بين التراث والحداثة في الجزائر، جامعة تيارت

maz.abdou@yahoo.fr

استلم:	***Received :*** **2018/06/07**	قُبل للنشر:	***Accepted*:** **2018/12/25**

ملخص:

سأحاول من خلال هذا البحث أن أتطرق إلى أحد أشهر كتب العالم أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي وهو كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب، وأتناول فيه الدراسات الأكاديمية التي عنيت بهذا الكتاب من رسائل جامعية وكتب وبعض ما توصلت إليه من نتائج ، وكذا الاستعمال الفقهي لهذا الكتاب الذي يعد أحد أهم الكتب في الفقه المالكي.

الكلمات المفتاحية: كتاب المعيار المعرب؛ العباس بن يحيى؛ الدراسات الاكاديمية؛ الاستعمال الفقهي.

Abstract

I will try through this research to touch on one of the most famous books of the world, Abu Abbas Ahmad bin Yahya al-Wonshri

And I deal with the academic studies that I meant this book of theses and books and some of the findings of the results،

As well as the use of jurisprudence of this book, which is one of the most important books in Maliki's jurisprudence.

Keywords : *Al-miayar al-moari; abbas bin yahya; academic studies; the use of jurisprudence.*

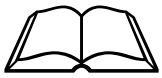

مقدمة:

سأحاول من خلال هذا البحث أن أتطرق إلى أحد أشهر كتب العالم أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي وهو كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب، وأتناول فيه الدراسات الأكاديمية التي عنيت بهذا الكتاب من رسائل جامعية وكتب وبعض ما توصلت إليه من نتائج ، وكذا الاستعمال الفقهي لهذا الكتاب الذي يعد أحد أهم الكتب في الفقه المالكي.

وكانت خطة البحث أن أعرف أولا بكتاب المعيار المعرب من حيث «عنوانه، تاريخ تأليفه، الغرض من تأليفه، مكانة الكتاب وقيمته العلمية، كيفية تأليفه، والمصادر المعتمدة في تأليفه»، ثم تطرقت إلى الدراسات الأكاديمية التي عنت بهذا الكتاب وبعض نتائجها، ثم ذكرت جانبا من الاستعمال الفقهي للكتاب وختمت البحث بخاتمة حوصلت فيها نتائج هذا البحث المتواضع، وكان المنهج المعتمد في هذا البحث هو مزيج بين المنهج الوصفي، وأليات المنهج التاريخي، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يبحث في كتاب فقهي من أجلّ كتب المالكية، فقد حظي هذا الكتاب باهتمام فقهاء الأمصار لما حواه من مادة علمية، ولما حوته من فتاوى ونوازل، ومن الصعوبات التي وجدناها قلة المصادر والمراجع في هذا الموضوع.

توطئة:

إن المطّلع على المدونات الفقهية ومجامع النوازل وكتب الفتاوى، يجد نفسه أمام بحر زاخر متلاطم الأمواج، خصوصا إذا علمنا أن اغلبها لم يكن مقصودا للتأليف، ومن ثم يجد الباحث نفسه أمام موسوعات نوازلية كانت نتاج لحركة التأليف، ومن أهمها المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب، للعالم أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، والذي جمع من خلاله جملة من الفتاوى الشرعية لفقهاء وعلماء تناولت نوازل وقضايا عرضت فيما بين القرنين الثالث والتاسع هجري، وصدرت من الأقطار المغربية الأربعة: الأندلس والمغرب الأقصى والمغرب الأوسط وافريقية.

التعريف بكتاب المعيار المعرب:

يعد كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب من أشهر الكتب للعالم أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي والذي يعتبر من أحد رجال المالكية الكبار، وأخص بالدراسة هذا الكتاب لأن شموله المكاني والزماني أعطاه ميزة قد لا توجد في غيره من كتب النوازل المغربية، وقد أشار الونشريسي الى ذلك حيث قال فهذا كتاب سميته بالمعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراج مكامنه، لتبدده وتفريقه، وانبهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع به، ومضاعفة الأجر بسببه، ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين الا في اليسير النادر[1]، من خلال قول الونشريسي نجد ان الغاية من وضع الكتاب هو جمع أكبر قدر من المادة في الفتاوى لانتقاء الصحيح منها أو المشهور، وهذا منطلق صحيح حيث نجد بعض الفتاوى اليوم تكون غير معتمدة ولا مشهورة وغدا يأتي ما يناسبها فتعتمد ويعمل بها، فقد سهل الكتاب على الباحثين بجمعه للفتاوى المعتمدة وغير المعتمدة في كتاب واحد.

عنوان الكتاب:

عنوان الكتاب هو كما ذكره المؤلف نفسه في مقدمة كتابه، بأنه سماه بالمعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب ، وبعض العلماء يختصرون اسمه فيقولون المعيار المعرب أو المعيار المعرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب ، والفتاوى هي النوازل، ولكن

(1) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس، أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تح شريف المرسي، دار الافاق العربية، القاهرة مصر، ط 1، 2011م، ج1، ص1

اختلط الأمر على بعضهم فظن أن للونشريسي كتابا آخر اسمه نوازل المعيار أو جامع المعيار ، وإنما هو كتاب واحد وهو المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب(1).

تاريخ تأليفه:

لم يذكر الونشريسي في كتابه المعيار تاريخ البدء في كتابته، لكن ذكر تاريخ الانتهاء منه حيث قال: وكان تاريخ الفراغ من تقييده مع مزاحمة الأشغال، وتغير الأحوال يوم الأحد الثامن والعشرين لشوال عام واحد وتسعمائة [2]، لكن الونشريسي كان يتعاهد كتابه بالتنقيح والزيادة، وقد صرح هو بنفسه بهذه الالحاقات في فتاوى أضافها ببعض الأبواب، ونص على أن ذلك في عام 911هـ، وقد افترض محمد حجي أن تأليفه وتنقيحه وتوسيعه استغرق حوالي ربع قرن من 890هـ الى 914هـ[3]

الغرض من تأليف كتاب المعيار المعرب:

ذكر المؤلف الغرض من تأليفه فقال: جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراج مكامنه، لتبدده وتفريقه، وانبهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع به، ومضاعفة الأجر بسببه[4] فيكون الغرض منصبا في تجميع أكبر مادة علمية في الفتوى، وليس انتقاء الصحيح والمعتمد من الآراء، ولذلك فهو جامع مغرب كما سماه.

ومع ذلك ضمنه فتاويه، التي تارة ما تكون صغيرة في سطر أو سطرين وتارة تكون كبيرة تأخذ عدة صفحات، كما نجده يعقب كثيرا على الفتاوى التي ينقلها، حيث يقول قلت أو ربما يعقب مباشرة على الفتوى دون فاصل.

---

(1) ينظر، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، تقديم عبد الحميد عبد الله، دار الكاتب، طرابلس ليبيا، 2000م، ج2، ص205.

(2) المرجع نفسه، ج12، ص395

(3) ينظر، المرجع نفسه، ج12، ص396

(4)المعيار المعرب، الونشريسي، ج1، ص1

مكانة كتاب المعيار وقيمته العلمية:

لكتاب المعيار مكانة علمية كبيرة من حيث أنه يعتبر مرجعا مهما لكتب الفقه ولكتب النوازل خاصة، فكتب الفقه كثيرا ما تذكر نقولاً موجودة في المعيار، وخصوصا للمالكية المتأخرة عن الونشريسي، حيث لا يكاد يخلو كتاب إلا وفيه جانب من المعيار، هذا بالنسبة للكتب المتقدمة، أما الكتب المعاصرة فهي أيضا غنية بالنقولات عن المعيار.

كما يعتبر الكتاب أضخم جامع لفتاوى أهل الجناح الغربي من العالم الإسلامي، فهو يشتمل الى جانب غزارته العلمية والفقهية، وقيمته التاريخية والحضارية، على ذكر الكثير من علماء المذهب وآثارهم، ويشير المؤرخ محمد المنوني الى الأهمية المصدرية لهذا الكتاب الثمين، الذي يختزن مستندات تسد فراغات في تاريخ المغرب الوسيط، فيحتفظ بأسماء مجموعة من الأعلام المفتين وغيرهم، ممن لا يعرف إلا من خلال المعيار، ومنه فالمعيار يتضمن النقص الكبير في المصادر الموضوعية للمغرب العربي[1].

أما كتب النوازل فانه يعتبر مصدرا مهما في النصوص التي يوردها، حيث يوجد فيه من الفتاوى ما لا يوجد في مخطوطات بعض كتب النوازل، كما يعتبر مصدرا معتمدا في تحقيق نصوص الفتاوى في تلك الكتب أيضا.

هذا بالاضافة الى أن المعيار يشتمل على نصوص من كتب فقهية أصيلة ضاعت فيما بعد من كتب التراث في القرون الاخيرة[2].

(1) ينظر، مجلة علوم الانسان والمجتمع، كتب النوازل بين الاستعمال الفقهي والتوظيف التاريخي – المعيار المعرب للونشريسي أنموذجا، سعيد كربوع، ع9، مارس 2014م، ص59

(2) ينظر، فتاوى ابن رشد، ابو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي، تح المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1407هـ، 1987 م، بيروت لبنان ج1، ص15

هذه الإضافات أكسبت المعيار قيمة مرجعية عظمى جعلته معتمدا بعد صاحبه عدة قرون، فقد تحول الى أداة عمل قيمة يعول عليها العلماء في نشاطهم العلمي والقضائي، انه أثر فقهي يغطي انتاجا معرفيا ممتدا على مدى ستة قرون، يبرز جانبا من الخصائص العلمية للمذهب المالكي.

كيفية تأليفه:

يورد الونشريسي في المعيار أسماء المفتين ونصوص الأسئلة كما هي، إلا في حالات قليلة فيقول: سئل بعض الفقهاء ونحو ذلك، فان لم يقف على السؤال فيقول سئل فلان عن مسألة تظهر من الجواب، ويأتي بنصوص الأسئلة على حالها من غير تغيير، وقد تتكرر الفتوى في المعيار بنص الجواب والسؤال(1).

مصادر كتاب المعيار المعرب:

لقد تنوعت المصادر التي أخذ عنها الونشريسي في كتابه المعيار، ويذكر من ترجم للونشريسي أو من تكلم عن كتابه المعيار أن مكتبة آل الغرديس التي فتحها له تلميذه محمد الغرديس هي المصدر الأساسي للمعيار فيما يتعلق بنوازل الأندلس والمغرب الأقصى، وأضاف إلى ذلك فتاوى شيوخه كأبي الفضل قاسم العقباني وابن مرزوق وغيرهما(2).

وبالنسبة لكتب الفقه المعتادة، فقد نقل منها الشيء الكثير، وفي مقدمة ذلك المدونة، والموازية والعتيبة، والبيان والتحصيل لابن رشد والنوادر والزيادات، وشرح التلقين للمازري وغيرها، مما يدل على غزارة علم الونشريسي وسعة اطلاعه.

الدراسات الاكاديمية التي اهتمت بكتاب المعيار:

لقد اهتم الباحثون بكتاب المعيار المعرب للونشريسي وسعوا الى دراسته واستقرائه نظرا لأهميته البالغة

(1) ينظر، المعيار المعرب، ج5، ص 49

(2) ينظر، المعيار المعرب، الونشريسي، ج5، ص 102-103.

ومن العناوين التي اهتمت بالكتاب:

- النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار «دراسة نظرية وتطبيقية»، ل محمد بن مطلق الرميح، رسالة مقدمة إلى قسم الشريعة، جامعة أم ا لقرى؛ لنيل درجة الماجستير بتاريخ 1432هـ - 2011م.

- فقه المقاصد في نوازل وقضايا المعيار للونشريسي «دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة» ,لخالد ميلود عبد القادر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، من كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، عام 1427هـ - 2006م.

- المقاصد الشرعية للفتاوى الفقهية في نوازل ضرر البنيان ,من خلال كتاب المعيار للونشريسي، لحسني خيري طه حسن، رسالة مقدمة لقسم الدراسات الإسلامية، بكلية الآداب، جامعة سوهاج، بتاريخ 1431هـ -2010م.

آراء الإمام الداودي في باب المعاملات من خلال المعيار المعرب «جمع ودراسة»,لحميم عمران، رسالة مقدمة لنيل درجة المجستير في الفقه والأصول، ب قسم الشريعة,جامعة الحاج لخضر- باتنة- بتاريخ 2009م – 2010م.

- أصول أبي العباس الونشريسي من خلال المعيار المعرب ,لعفيفة خروبي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، مطبوعة بدار البصائر، بالجزائر عام 2011م.

وكذلك تمت دراسة هذا الكتاب من نواحي تاريخية ومن تلك الدراسات:

- جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي ,من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي ,لكمال السيد أبي مصطفى، تم نشر هذا الكتاب بتاريخ 1996مـ.

- جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي ,لكمال السيد أبي مصطفى كذلك.[1]

- الضوابط الفقهية المستخرجة من كتاب المعيار المعرب للونشريسي المالكي، رسالة ماجستير ، الطالبة: علي غلفان دغريري، جامعة ام القرى، 1435هـ، 1436هـ

بالإضافة الى بعض المقالات والحوليات، لكن ما يلاحظ على هذه الدراسات أنها قليلة نوعا ما بالمقارنة مع أهمية الكتاب وسعته العلمية والمعرفية،

نتائج بعض الدراسات الأكاديمية حول كتاب المعيار:

لقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون الذين اهتموا بكتاب المعيار المعرب ودرسوه وحللوه، وقد خلصت هذه الدراسات الأكاديمية الى مجموعة من النتائج من بينها:

- جهود العلماء المغاربة في خدمة الفقه المالكي، والاهتمام بمصادره الأولية قد أدت الى الانفجار الفقهي في ميدان التأليف الموسوعي، و إقامة الدليل على أن الفكر المغربي كان يتحرك بخطى ثابتة نحو نشر هذا المذهب والتمكين له، والمهم في هذا الانفجار هو كثرة التآليف الفقهية في مختلف فروع الفقه المالكي، ومنها كتب الفتاوى أو النوازل، والتي أصبحت بدورها مصدرا رئيسا لما جاء بعدها من موسوعات فقهية أعتمد عليها كمصادر رئيسة للإفتاء بالغرب الإسلامي، كانت في أغلبها مما اعتمد عليه الونشريسي في تأليف موسوعته النوازلية المعيار المعرب[2].

(1) ينظر، الضوابط الفقهية المستخرجة من كتاب المعيار المعرب للونشريسي المالكي، (رسالة ماجستير)، الطالبة: علي غلفان دغريري، جامعة ام القرى، 1435هـ، 1436هـ، ص3.

(2) ينظر، مجلة علوم الانسان والمجتمع، كتب النوازل بين الاستعمال الفقهي والتوظيف التاريخي – المعيار المعرب للونشريسي أنموذجا، سعيد كربوع، ص 67.

-الاطلاع على كتاب المعيار المعرب يسمح بالتعرف على مظاهر الحياة الدينية بالمغرب العربي ودورها في تأطير المجتمع.[1]

- ان للمعيار المعرب مكانة عالية وقيمة علمية عظيمة نابعة مما حواه بين دفتيه من العلم، ومؤلفه له المكانة العلمية والقدم الراسخة في التأليف، صاحب المصنفات والمكمل لسلسلة من العلماء ابتداء بشيوخه وانتهاء بتلاميذه.[2].

- في كتاب المعيار معلومات عن الحياة التربوية في المغرب الإسلامي، حيث ظل الكتّاب والجامع ومنزل المدرس موئلا للحياة العلمية في مختلف مراحلها ومستوياتها، حتى منتصف القرن السادس للهجرة والثاني عشر ميلادي[3]، حيث تشير الباحثة وداد قاضي في هذا المجال: لو أننا اعتمدنا على نوازل المعيار في تصور نشوء المدرسة لوجدنا صمتا تاما عن ذكر المدارس حتى القرن السابع للهجرة.[4]

- يتطرق كتاب المعيار إلى بعض المسائل الحربية التي ترد ضمن بعض النوازل، فهي تتضمن معلومات قيمة تضاف الى تلك التي تزخر بها كتب التاريخ.[5].

---

(1) ينظر، م ن، ص ن.

(2) ينظر، النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار المعرب للامام الونشريسي (ت914هـ)، دراسة نظرية تطبيقية (رسالة ماجستير)، الطالب: محمد بن مطلق الرميح، جامعة أم القرى، 1432هـ 2011م، ص 582.

(3) دراسات في حضارة الأندلس وتاريخها، ذنون طه، دار المدار الاسلامي للتوزيع، 2004م، ص113

(4) نبذة عن المدرسة في المغرب حتى أواخر ق 9هـ في ضوء كتاب المعيار للونشريسي، مجلة الفكر العربي، بيروت، ع 21، 1981م، ص65.

(5) ينظر، مجلة علوم الانسان والمجتمع، كتب النوازل بين الاستعمال الفقهي والتوظيف التاريخي – المعيار المعرب للونشريسي أنموذجا، سعيد كربوع، ص64

- يحتوي كتاب المعيار على كثير من أصول المعاملات والبيوع التي كانت تجري بالمغرب والأندلس في مختلف العصور، من شروط البيع والعيوب في المادة المباعة وتوثيق البيع بحضور اختصاصيين.[1].

- كتاب المعيار يقدم حصيلة خبرة المفتي أو القاضي النظرية منقولة الى مواقع العمل في المجتمع تطبيقا وتنفيذا، فهو بذلك يتم النقص الكبير الموجود في المصادر الموضوعية لتاريخ المغرب.[2]

الاستعمال الفقهي لكتاب المعيار المعرب:

أما فيما يخص الاستعمال الفقهي لكتاب المعيار المعرب باعتباره أضخم جامع لفتاوى أهل الجناح الغربي من العالم الإسلامي، وأشهر المصادر الفقهية في المذهب المالكي المعتمدة في المغرب الإسلامي لقرون متوالية، فالونشريسي لم يقتصر في كتابه هذا على جمع ألفين ومائة وخمس وثلاثين فتوى أصدرها رجال معاصرون له، واخرين متقدمون عليه، بل تجاوز ذلك الى تصنيفها والتعليق عليها وإثرائها بالاستشهاد والتأصيل بحسب ملتدعو اليه الحاجة أو مايقتضيه المقام، وبهذا أصبح الكتاب أداة عمل قيمة يعول عليها الفقهاء والعلماء المغاربة في نشاطهم العلمي والقضائي، فهو أثر فقهي يغطي إنتاجا معرفيا ممتدا على ستة قرون يبرز جانبا من الخصائص العلمية للمذهب المالكي.

فقد جمع كتاب المعيار الفتاوى في مجلداته الثلاثة عشر وصنفت الى ما يلي[3]:

المجلد الأول: الطهارة والحج

المجلد الثاني: الصيد، التعزيرات.

المجلد الثالث: النكاح.

المجلد الرابع: الخلع، الاستبراء.

---

(1) ينظر المصدر السابق، ص62.

(2) المصدر نفسه، ص 61.

(3) المعيار المعرب، الونشريسي، كل الاجزاء.

المجلد الخامس: المفاوضات والبيوع.

المجلد السادس: تابع المفاوضات والبيوع، الصلح.

المجلد السابع: الأحباس.

المجلد الثامن: المياه، البنيان.

المجلد التاسع: نوازل الضرر، الاستحقاق.

المجلد العاشر: الأقضية، المديان

المجلد الحادي عشر: الجامع.

المجلد الثاني عشر: تابع الجامع.

المجلد الثالث عشر والأخير: الفهارس.

خاتمة:

من خلال هذا البحث نتوصل الى النتائج الاتية:

- كتاب المعيار المعرب ليس كتابا في الفقه فحسب، مس بطريقة غير مباشرة الجانب التاريخي والتربوي والسياسي والاجتماعي والديني للمغرب العربي.

- كتاب المعيار هو قبلة لكل باحث سواء في الفقه المالكي أو للباحثين في في المجالات الاخرى للمغرب العربي.

- تناولت بعض الدراسات كتاب المعيار واستخلصت منه مادة علمية لا بأس بها لكنه مزال محتاجا الى دراسات أخرى متعمقة ومتفحصة.

- أسس كتاب المعيار لجانب من الفقه المالكي وعنيت به الدراسات الحديثة فزادت هذه الاخيرة من المادة العلمية المستخرجة من الكتاب وأضافت الى المكتبة الفقهية الشيء الكثير.

- ان للمعيار المعرب مكانة عالية وقيمة علمية عظيمة نابعة مما حواه بين دفتيه من العلم، ومؤلفه له المكانة العلمية والقدم الراسخة في التأليف، صاحب المصنفات والمكمل لسلسلة من العلماء ابتداء بشيوخه وانتهاء بتلاميذه.

- الاطلاع على كتاب المعيار المعرب يسمح بالتعرف على مظاهر الحياة الدينية بالمغرب العربي ودورها في تأطير المجتمع.

- في كتاب المعيار معلومات عن الحياة التربوية في المغرب الاسلامي، حيث ظل الكتّاب والجامع ومنزل المدرس موئلا للحياة العلمية في مختلف مراحلها ومستوياتها، حتى منتصف القرن السادس للهجرة والثاني عشر ميلادي.

لقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون الذين اهتموا بكتاب المعيار المعرب ودرسوه وحللوه، وقد خلصت هذه الدراسات الأكاديمية الى مجموعة من النتائج من بينها:

-الاطلاع على كتاب المعيار المعرب يسمح بالتعرف على مظاهر الحياة الدينية بالمغرب العربي ودورها في تأطير المجتمع.

- يتطرق كتاب المعيار الى بعض المسائل الحربية التي ترد ضمن بعض النوازل، فهي تتضمن معلومات قيمة تضاف الى تلك التي تزخر بها كتب التاريخ.

- يحتوي كتاب المعيار على كثير من أصول المعاملات والبيوع التي كانت تجري بالمغرب والأندلس في مختلف العصور، من شروط البيع والعيوب في المادة المباعة وتوثيق البيع بحضور اختصاصيين.

- كتاب المعيار يقدم حصيلة خبرة المفتي أو القاضي النظرية منقولة الى مواقع العمل في المجتمع تطبيقا وتنفيذا، فهو بذلك يتم النقص الكبير الموجود في المصادر الموضوعية لتاريخ المغرب.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد بن يحيى الونشريسي أ. ا. (2011). المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس، (st ed1.). مصر: شريف المرسي،دار الافاق العربية،القاهرة مصر ،ط 1 ،2011م.

2. التنبكتي أ. ب. (2000). نيل الابتهاج بتطريز الديباج . طرابلس ليبيا: دار الكاتب.

3. دغريري ع. غ. (1436). الضوابط الفقهية المستخرجة من كتاب المعيار المعرب للونشريسي المالكي. In الضوابط الفقهية المستخرجة من كتاب المعيار المعرب للونشريسي المالكي.

4. ذنون ط. (2004). دراسات في حضارة الأندلس وتاريخها. مصر: دار المدار الاسلامي للتوزيع .

5. رشد أ. ا. (1987). فتاوى ابن رشد. بيروت لبنان: دار الغرب الاسلامي.

6. الرميح محمد بن مطلق ، النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار المعرب للامام الونشريسي (ت914هـ)، دراسة نظرية تطبيقية (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، 1432هـ 2011م،

7. كربوع س. (2004). كتب النوازل بين الاستعمال الفقهي والتوظيف التاريخي – المعيار المعرب للونشريسي أنموذجا. مجلة علوم الانسان والمجتمع.

8. كربوع س. (2006). ، كتب النوازل بين الاستعمال الفقهي والتوظيف التاريخي – المعيار المعرب للونشريسي أنموذجا. مجلة علوم الانسان والمجتمع.